

يركز على الصيغ والآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ودعم الأخلاقيات المهنية بالإدارة العمومية بغية تعزيز النزاهة والشفافية والمسؤولية وتكريس الانفتاح على المواطن والمجتمع. ويشمل المشاريع التالية:

- تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بغاية ترسيخ المنظومة الوطنية للنزاهة.
- دعم الزمن الإداري بالإدارة العمومية في إطار دعم الأخلاقيات في الوظيفة العمومية وتعزيز السلوك المهني للموظفين العموميين.
- وضع خطة وآليات تنفيذ قانون الحصول على المعلومات من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية في التدبير العمومي وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات طبقا للمقتضيات الدستورية.
- تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة تعزيزا للديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك المواطن في بلورة وتقييم السياسات العمومية، وذلك في إطار انخراط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

<p>يتمثل المشروع في وضع نظام متكامل وناجح لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم الدعم التقني اللازم لجميع الأطراف المعنية، وذلك من أجل مواصلة الجهود التي يبذلها مختلف المتدخلين المعنيين.</p> <p>ويرتبط المشروع بتقوية الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بترسيخ مبادئ الحوكمة العمومية الجيدة عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع الأساسية الرامية إلى ترسيخ المنظومة الوطنية للنزاهة.</p> <p>وتعتبر متابعة تنفيذ مشاريع مكافحة الفساد خطوة حاسمة في دعم الإصلاح الإداري الشامل وإشاعة ثقافة النزاهة والشفافية وروح المسؤولية في أوساط المرافق العمومية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ مواصلة الجهود الهادفة إلى محاربة الفساد من خلال إنجاز البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛</li> <li>▪ ترسيخ قيم النزاهة والشفافية داخل الإدارة العمومية من أجل توفير الشروط المناسبة للرفع من الأداء الإداري؛</li> <li>▪ تكريس مبادئ الحوكمة الجيدة عبر تمكين الإدارة العمومية من الآليات الملائمة لربط المسؤولية بالمحاسبة.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ التحضير للاجتماع الاستثنائي للجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛</li> <li>▪ تحضير اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (مرتين في السنة)؛</li> <li>▪ تتبع تنفيذ حقيبة مشاريع الاستراتيجية؛</li> <li>▪ التواصل حول الاستراتيجية؛</li> <li>▪ مراجعة نظام التصريح الإلزامي بالملكيات وتحديد قائمة الوظائف المعنية مع اعتماد نظام إلكتروني للتصريح والنشر؛</li> <li>▪ وضع إطار قانوني لتنازع المصالح؛</li> <li>▪ مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني للموظفين.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الإدارات العمومية</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاتحاد الأوروبي "UE".</li> <li>▪ برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD".</li> <li>▪ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "ONUDC".</li> <li>▪ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE".</li> </ul>	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2021</li> </ul>	<p>أفق الإنجاز</p>

<p>يتمثل المشروع في رصد وتقييم الزمن الإداري داخل الإدارة العمومية من خلال تحديد مفهومه ومكوناته وأبعاده المختلفة وكيفية تمثله من طرف مختلف فئات الموظفين العموميين.</p> <p>ويتحدد المشروع في محاولة فهم واستيعاب مجموعة من الظواهر التي تشهدها الإدارات العمومية من قبيل معرفة أسباب وعوامل التغيب المشروع وغير المشروع عن العمل، وذلك من أجل تحديد الأشكال والتجليات المتعلقة بهدر الزمن الإداري.</p> <p>ويتمحور المشروع حول صياغة تصور متكامل يمكن من بلورة الحلول القانونية والرقمية والتخليقية من أجل تدبير أفضل للزمن الإداري.</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إرساء مبادئ الحكامة الجيدة في الإدارة العمومية من خلال تدبير أفضل للزمن الإداري يمكن من ترسيخ قيم النزاهة والمسؤولية؛</li> <li>▪ تعزيز نجاعة وفعالية الأداء الوظيفي بالإدارة العمومية بما يجعل الزمن مكونا مندمجا من مكونات الإنتاج الإداري الخاضع للتقييم؛</li> <li>▪ تغيير السلوكيات والعقليات من خلال نشر ثقافة أخلاقيات وقيم المرفق العمومي والمصلحة العامة بالإدارة العمومية.</li> </ul>	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إنجاز تقرير تقييمي لعملية مواجهة التغيب غير المشروع عن العمل 2012-2017؛</li> <li>▪ إنجاز دراسة ميدانية حول تدبير الزمن بالإدارة العمومية؛</li> <li>▪ إعداد تصور حول الحلول العملية لمواجهة ظاهرة التغيب عن العمل؛</li> <li>▪ إعداد برنامج عمل لتفعيل التصور الجديد.</li> </ul>	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ وزارة الاقتصاد والمالية (الخزينة العامة للمملكة)</li> <li>▪ باقي القطاعات الوزارية.</li> </ul>	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يونيو 2020</li> </ul>	أفق الإنجاز

<p>يتعلق الأمر بتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بتنفيذ قانون الحصول على المعلومات من أجل ترسيخ الشفافية في التدبير العمومي وتحسين علاقة الإدارة بالمعاملين معها.</p> <p>ويتمحور المشروع حول إعداد برنامج متكامل لتعزيز انفتاح الإدارة العمومية على المواطن والمحيط المجتمعي من أجل تكريس حق الحصول على المعلومات باعتباره حقا من الحقوق والحريات الأساسية.</p> <p>ويعتبر تنفيذ قانون الحصول على المعلومات ترجمة ملموسة للمقاربة التشاركية التي تم اعتمادها في إقرار القانون والرامية إلى تفعيل التزام المملكة المغربية بالمواثيق والمعاهدات الدولية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ضمان حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومة الموجودة في حوزة الإدارة العمومية؛</li> <li>▪ دعم انفتاح الإدارة العمومية وتقوية تواصلها الخارجي ترسيخا لمبادئ الشفافية في التدبير العمومي؛</li> <li>▪ تحسين علاقة الإدارة العمومية بالمرتفقين المتعاملين معها وتوطيد علاقات الثقة بينهما.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تشكيل لجنة الحق في الحصول على المعلومات</li> <li>▪ إعداد برنامج زيارات عمل للتبادل والدراسة لفائدة أعضاء لجنة الحق في الحصول على المعلومات؛</li> <li>▪ تصميم وإنتاج ونشر دعوات تحسيسية وتوعوية حول الحق في الحصول على المعلومة؛</li> <li>▪ تعيين وتكوين الأشخاص المكلفين بإتاحة المعلومات على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية؛</li> <li>▪ التحسيس حول قانون الحق في الحصول على المعلومات على نطاق واسع؛</li> <li>▪ تنظيم لقاء تواصل سنوي بمناسبة تخليد اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات؛</li> <li>▪ رقمنة إجراءات طلب المعلومات؛</li> <li>▪ جرد جميع عمليات النشر الاستباقي.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ القطاعات الوزارية؛</li> <li>▪ المؤسسات والهيئات المعنية؛</li> <li>▪ اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " UNESCO "</li> </ul>	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2020</li> </ul>	<p>أفق الانجاز</p>

<p>يندرج المشروع ضمن تفعيل انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة باعتبارها نموذجا متميزا للحكومة الجيدة ووسيلة مهمة لتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية.</p> <p>ويتعلق المشروع بإعداد مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة من أجل ترسيخ شفافية وانفتاح الإدارة العمومية وتقوية التواصل المؤسسي العمومي الهادف إلى الارتقاء بالسياسات العمومية وتطوير حكومتها.</p> <p>وتسعى الخطة إلى تعبئة مختلف الشركاء المعنيين بتنفيذ البرنامج المتكامل والطموح الذي يهدف إلى دعم الديمقراطية التشاركية ووضع المواطن صلب اهتمامات وأولويات الإدارة العمومية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال تمكين المواطن من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة؛</li> <li>▪ دعم انفتاح الإدارة العمومية على المواطن والمجتمع عبر إيلاء الأهمية اللازمة لعمليات التواصل المؤسسي العمومي؛</li> <li>▪ تقوية الحكومة الجيدة عبر تكريس الشفافية والمراقبة العمومية في اعتماد السياسات العمومية وتقييمها.</li> </ul>	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إعداد النسخة النهائية لمخطط العمل المتعلق ببرنامج الحكومة المنفتحة؛</li> <li>▪ وضع نظام إلكتروني لتتبع تنفيذ مخطط الحكومة المنفتحة؛</li> <li>▪ اعتماد مخطط تواصل حول الحكومة المنفتحة بالمغرب؛</li> <li>▪ تطوير البوابة الوطنية للشفافية؛</li> <li>▪ تعزيز مشاركة المجتمع المدني؛</li> <li>▪ تتبع وتقييم مخطط الحكومة المنفتحة.</li> </ul>	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة؛</li> <li>▪ الإدارات العمومية.</li> </ul>	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ مؤسسات الحكامة؛</li> <li>▪ المجتمع المدني.</li> </ul>	<p>الشركاء</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE "</li> </ul>	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ نهاية 2020</li> </ul>	<p>أفق الإنجاز</p>